

سلسة أجوبة علم الكلام

في إثبات واجب الوجود

■ ذ. محمد أكرم أبو غوش

kifahpublish

بسم الله الرحمن الرحيم

1) سبب العالم واجب الوجود لذاته:

أ. معنى الواجب لذاته والممكن لذاته.

- الوجود مفهوم ضروري واضح بنفسه، والعدم هو مجرد (لا وجود).

- أي شيء نفرضه مهما كان؛

– **إما أن يصح وجوده**، مثل أن يصح وجود هذا (القلم)، يصح سقوط (الحجر) إذا تركته في الهواء.

– **أو لا يصح وجوده**، مثل أن لا يصح ارتفاع الحجر عند تركه في الهواء، ولا يصح أن يكون هناك مربع له 3 أضلاع فقط.

– **وإما أن يصح عدمه**، مثل صحة عدم كون هذا القلم في هذه الغرفة، لصحة كون القلم خارج الغرفة مثلاً .

– **أو لا يصح عدمه**، مثل أن لا يصح عدم كون المثلث ذا 3 أضلاع.

- فهنا احتمالات لأي شيء نفرضه «بحسب ذاته وحقيقته...»

I. **أن يصح وجوده ولا يصح عدمه**، فهذا لا يكون إلا موجوداً لأنه لا يصح عدمه، ويسمونه (الواجب) .

– **ومثاله**؛ وجوب أن يكون 11×12=132

II. **أن لا يصح وجوده ويصح عدمه**، فهذا لا يكون إلا معدوماً لأنه لا يصح وجوده، ويسمونه (الممتنع) و (المستحيل).

– **ومثاله**؛ استحالة كون المربع ذا 3 أضلاعٍ فقط.

III. **أن يصح وجوده ويصح عدمه**، فهذا لا يجب وجوده ولا يمتنع وجوده، ويسمونه (الجائز) و (الممكن)، وفي المنطق هو (الممكن بالإمكان الأخص).

– **ومثاله**؛ كونُ القلم في هذه الغرفةِ، يصحُّ أن يكون في هذه الغرفة ويصح أن لا يكون في هذه الغرفة.

IV. **أن لا يصح وجوده ولا يصح عدمه**، فهذا الاحتمال متناقض، لأن ما لا يصح وجوده لا يكون إلا معدوماً، وما لا يصح عدمه لا يكون إلا موجوداً، فيلزم أن يكون الشيء موجوداً معدوماً معا، وهو تناقض.

➢ **فيبقى أن هاهنا 3 احتمالات لأي مذكور، الوجوب، الامتناع، الجواز.**

وما يهمنا هنا تعرّف معنى (الواجب لذاته) و (الممكن لذاته).

- **فالواجب لذاته**؛«ما لا يصحُّ عدمه لذاته» .
- **والممكن لذاته**؛«ما يصحُّ وجوده ويصحُّ عدمه لذاته» .

2) سبب العالم واجب الوجود لذاته:

أ. السببية للحادث؛

«الحادث هو الذي لم يكن موجوداً ثم صار موجوداً»، فهناك زمن مفروض لم يكن هذا الحادث فيه ثم في زمن آخر كان موجوداً فيه .

فقد ثبت له حالتان:

- حالة العدم أولاً.
- حالة الوجود ثانياً.

- ولما ثبت له حالة العدم فقد صح عدمه لذاته.
- ولما ثبت له حالة الوجود فقد صح كونه موجوداً.

وما يصح كونه موجوداً ويصح كونه معدوماً فهو؛ **ممكن الوجود لذاته.**

إذن: **كل حادث ممكن الوجود لذاته.**

فإن قيل: وفق النظرية (ب للزمان) ستكون كل الشرائح الزمانية موجودة دائماً، فسيكون الشيء الذي فرضناه حادثاً موجوداً دائماً، فلا يكون ممكناً.

أقول: إن نظرية (ب للزمان) باطلة، ويمكن البرهنة على بطلانها بسهولة، لكن لا نحتاج إبطالها هنا ليثبت مطلوبنا، فحتى على تسليم صحتها فالمطلوب حاصل.

فيقال: على نظرية (ب للزمان) هناك انتقال في الوعي من شريحة زمنية إلى شريحة أخرى. فهذا الانتقال من هذه الشريحة إلى هذه الشريحة لا بد أنه لم يكن ثم كان، فهو حادث، فهو ممكن، وكذلك يقال إن ذلك الشيء الذي فرضناه موجوداً في بعض الشرائح دون بعض لو كان واجب

الوجود لذاته للزم أن يكون موجوداً في جميعها، فلما كان حاصلاً في البعض دون البعض فهذا يعني أنه صحَّ وجودُه في البعض وصح عدمه في البعض، فهو ممكن الوجود.

فثبت المطلوب في أن؛ كل حادث ممكن الوجود لذاته حتى مع فرض صفحة نظرية (ب للزمان).

3) سبب العالم واجب الوجود لذاته؛

أ. السببية للحادث:

«كل ممكن الوجود لذاته فوجوده من غيره» .

يمكن أن يقرر هذا المطلوب هكذا:

1. كل موجود ممكن الوجود لذاته فوجوده لا يكون لذاته، لا يكون باعتباره هو.

وذلك لأن الممكن لو كان وجوده لذاته للزم عدم صحة عدمه، لأن ما يكون وجوده لذاته وحقيقته لا يصح بحسب حقيقته أن يكون معدوماً، لكنه بحسب ذاته يصح عدمه.

إذن: (وجود الممكن ليس لذاته).

2. الممكن يصح وجوده وعدمه لذاته على السواء، فلما لم يكن في حقيقة الممكن تعلق بالوجود ولا العدم فهما على السواء له.

مثل؛ كون هذا القلم في هذه الغرفة؛ كونه داخل الغرفة أو ليس داخل الغرفة على السواء بالنسبة للقلم.

3. لما لم يكن وجود الممكن لذاته فعندما يكون موجوداً فإما أن يكون وجوده باعتبار شيء أو لم يكن وجوده باعتبار شيء.

لو لم يكن باعتبار شيء للزم بقاء حالة التساوي باعتبار الممكن نفسه، وما دامت حالة التساوي فلا يكون الوجود راجحاً على العدم.

ففرض أنه قد حصل الوجود لممكن ما من غير اعتبار شيء سيلزم منه التناقض، في أن يكون للشيء حالتان معاً، حالة التساوي التي تتضمن عدم رجحانِ الوجود، وحالة رجحان الوجود.

إذن: وجود الوجود ممكن الوجود لا بد أن يكون باعتبار شيء، وليس باعتبار ذاته.

إذن: وجود الممكن يكون من شيء غيره «مبدأ السببية.»

ملحوظة: بناء على هذا يقال إن مبنى مبدأ السببية ليس استقرائيا.

فإن قيل: ميكانيكا الكم تثبت أن السببية تنخرق.

أجيب: غاية ما تفيده ميكانيكا الكم أننا لا نعلم السببية الفيزيائية في بعض الحالات، فالانتقال من عدم العلم بالسببية إلى دعوى العلم بعدم السببية مغالطة، لأن عدم العلم بالشيء ليس علما بعدمه.

وحتى لو فرضنا أننا وصلنا فيزيائيا إلى أن هناك شيئا ما ليس له سبب فيزيائي فهذا يفيد أن هناك سببا غير فيزيائي، وهذا مطلوبنا.

فإنه لما ثبتت السببية عقليا فسيصح مع هذا الفرض هذا القياس:

1) ليس بعض الحوادث له سبب فيزيائي.
2) كل حادث له سبب.
3) **إذن**: ليس بعض الأسباب فيزيائيا.

4) سبب العالم واجب الوجود لذاته:

أ. منع الدور والتسلسل:

- **لما ثبت أن كل حادث موجود ممكن، وأن كل موجود ممكن فوجوده من غيره؛**

- فهل يلزم وجود موجود واجب الوجود لذاته يكون وجوده لذاته ولا يحتاج في وجوده إلى غيره؟

لو فرضنا أن ليس هناك موجود واجب وجود مع لزوم السببية للممكن فسيكون الحادث (أ) له سبب غيره هو (ب)، و(ب) لكونه ليس واجب الوجود (بحسب الفرض) فهو ممكن الوجود، فله سبب.

فإما أن يكون سبب (ب) أو من أسبابه (أ)، وهذا (الدور)، في أن يكون (أ) سبب (ب) ويكون (ب) سبب (أ).

أو أن لا يكون (أ) سبب (ب) ولا من أسبابه، فمع نفي وجود واجب الوجود سيلزم (التسلسل)، وهو ترتب أمور لا نهاية لها، وهنا ترتب أسباب لا نهاية لها.

- **ندعي أن الدور والتسلسل باطلان.**

- **أما الدور**؛ فبطلانه قريبٌ من الضرورة، ففرض أن يكون (س) محتاجاً في وجوده إلى (ص) و(ص) محتاجاً في وجوده إلى (س) يعني أنه ليس موجوداً بنفسه لحاجته إلى غيره، مع أن وجوده شرط لوجوده، فهو لن يوجد أبداً.

وهناك أمثلة كثيرة في هذا تنبّه على بطلان هذا الفرض.

- **أما التسلسل**؛ فبطلانه بأن حاصل هذه الصورة أن وجود (أ) مشروط بوجود (ب) ووجود (ب) مشروط بوجود (ج) (و)ج مشروط بـ (د) وهكذا... لا إلى نهاية.

لكن حتى لو صححنا أن كل واحد من هذه مشروط بشيء غيره فهذا غير كاف في وجود أي واحد من هذه الأفراد، لأن علاقة الشرطية لا توجب وجود أي من الطرفين.

مثال ذلك؛ أني لو قلت لك: "إذا صاح الديك استيقظتُ".

فهذه العبارة تفيد لزوم استيقاظي من صياح الديك، ولا تفيد أنه صاح ولا أني استيقظت، فهذه العبارة إذن تصح حتى لو يحصل أي من طرفيها.

بعد هذا لو أضفت:

"إذا أذن المؤذن صاح الديك" إلى: "إذا صاح الديك استيقظت."

فهذا يفيدني العلم بعلاقة لزوم إضافية، لكنه لا يفيدني أنه قد حصل الأذان ولا الصياح ولا الاستيقاظ.

بعد هذا لو أضفت: "إذا طلع الفجر أذن المؤذن."

هذا لا يفيد حصول أي من هذه الأمور.

وحتى لو أضفت الى هذه ما لا نهاية له من الاشتراطات فهذا لن يفيد وجود أي واحد من هذه الأمور.

إذن: تفسير وجود موجود ممكن بأنه من سبب ممكن له سبب ممكن، لا إلى نهاية تفسير باطل، لعدم إفادة هذا الفرض هذه النتيجة.

فإن قيل: لماذا لا يكون هناك سلسلة أسباب لا نهاية لها قبل الحادث الذي نراه، وتكون أفراد هذه السلسلة كلها قديمة؟

أجيب: حتى لو فرضنا ذلك فكل واحد من أفراد هذه السلسلة المفروضة ممكن الوجود حتى لو فرض قديما، فلا بد له من سبب، فيلزم الباطل كما سبق.

وذلك كما لو وضعنا سلما مائلا على الأرض فإنه يسقط، ولو وضعنا 10 سلالم مائة كل واحد يستند إلى الآخر فكلها سيسقط.

ولو فرضنا سلسلة سلالم لا نهاية لها كل واحد منها مائل فكلها سيسقط.

ففرض قدم أفراد سلسلة الأسباب لا يصحح تحققها.

وعلى هذا يلزم أنه لما كان هناك موجود حادث موجود فلا بد من وجود موجود واجب الوجود لذاته مستغن في وجوده عن غيره.

إذن: «**واجب الوجود**» موجود.

5) لوازم العلم بكون السبب الأول واجبا:

أ. غني في وجوده عن غيره.

فقد ثبت بما سبق بطلان الدور والتسلسل، فلا بد أن يعود الأمر إلى موجود غير محتاج في وجوده إلى غيره.

ب. لا بداية لوجوده.

ج. لا نهاية لوجوده.

لما ثبت أن ذلك السبب الأول واجب الوجود لذاته، وجوده لحقيقته فلا يصح عدمه لذاته، وكل ما له بداية لوجوده فقد صح عدمه لأنه كان معدوما ثم صار موجودا.

إذن: ليس واجب الوجود ذا بداية في وجوده.

وكذا امتناع النهاية، فكل فان فقد كان موجودا ثم صار معدوما، والذي يحصل له العدم يصح له العدم، وواجب الوجود لا يصح له العدم.

إذن:«واجب الوجود ليس فانيا.»